

الحدّ من المخاطر في بيئة الاستثمار

سياسات عالية المردود لجذب
الاستثمار الأجنبي المباشر إلى
منطقة الخليج العربي

القمة
العالمية
للحكومات 2021

بالتعاون مع

 OliverWyman

الرد على تساؤلات المستقبل... اليوم!

القمة العالمية للحكومات منصة عالمية تكرس جهودها لاستشراف مستقبل الحكومات حول العالم، حيث ترسم القمة كل عام ملامح جدول الأعمال للجيل التالي من الحكومات، مع التركيز بشكل خاص على الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد حلول للتحديات العالمية التي تواجه البشرية.

القمة العالمية للحكومات هي أيضاً مركز لتبادل المعرفة في مجالات العمل الحكومي واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، وهي منصة تجمع بين قادة الفكرة وصناع السياسات والخبراء وروّاد الأعمال لتحقيق هدف مشترك واحد هو التنمية البشرية وتحسين حياة الشعوب. وتركّز القمة العالمية للحكومات على دراسة وتحليل الاتجاهات المستقبلية والتحديات والفرص المتاحة عالمياً، إضافةً إلى عرض أحدث الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكية لتكون مصدر إلهام للإبداع في التصدي للتحديات المستقبلية.

GOVERNMENT SUMMIT

للحكومات



القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT





جدول المحتويات

الموضوعات

06

مقدمة

08

نظرة عامة على المشهد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

09

السياق التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

10

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية

14

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

15

الفوائد المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر

16

نظرة عامة على الاستثمار الأجنبي المباشر
في منطقة الخليج العربي

17

نظرة تاريخية على اقتصادات منطقة الخليج العربي

18

السياق التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

20

نهج جديد للاستثمار الأجنبي المباشر

23

تأثير جائحة كوفيد-19

24

تعزيز سياسة ناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر
في منطقة الخليج العربي

26

العوامل المؤثرة على الاستثمار في منطقة الخليج العربي

32

سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام

36

مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية والقادمة في منطقة الخليج العربي

38

اعتبارات تنفيذ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

42

أمثلة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الناجحة

44

مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة

46

منطقة خليفة الصناعية - الإمارات العربية المتحدة

47

الهيئة الملكية للجبيل وينبع - المملكة العربية السعودية

48

خاتمة

مقدمة



عند قياس حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن دول الخليج العربي تجتذب نسبة أقل من هذه الاستثمارات مقارنة بنظرائها عالمياً. ويعمل هذا التقرير على البحث في الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه التاريخي وذلك من خلال دراسة وفرة رأس المال المحلي في هذه الدول والنظر في التحديات الكبرى التي تعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد بذلت دول الخليج خلال السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة حتى تكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي أدرجته كعنصر أساسي في برامجها الرامية إلى التنوع الاقتصادي. ولكن على الرغم من الجهود المكثفة المبذولة، لا تزال هناك تحديات يلزم التعامل معها. وفي حين تتباين هذه التحديات وتختلف بين دولة وأخرى، يمكن تصنيفها وتجميعها تحت العديد من المواضيع المشتركة، مثل: البيئات التنظيمية المشوبة بالغموض، والأساليب الوقائية التي يتم انتهاجها في بعض القطاعات، والحاجة إلى تحلي المستثمرين بالمزيد من الصبر فيما يتعلق بتحقيق المكاسب الرأسمالية.

وإننا نرى أنه يتعين على دول الخليج منح الأولوية للوائح والسياسات الرامية إلى تقليص المخاطر الاستثمارية حتى يتسنى لها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتحقق هذه المبادرات أكبر قدر من الفاعلية عندما يتم تطبيقها في إطار مخطط محدد الأهداف للنهوض بأهداف اقتصادية محددة. وقد ثبت أن المنهج المعتمد فيما سبق والمتمثل في بذل جهود شاملة غير مركزة لجذب جميع الاستثمارات الممكنة في جميع القطاعات المحتملة لم يتمخض إلا عن فوائد محدودة للمستثمرين والدول المضيفة. ولذا، فقد تتمثل أفضل طرق استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في التركيز على القطاعات الرائدة التي تعتمد على التكنولوجيا الناشئة وتحقق معدلات نمو عالية ولا تتزاحم فيها العديد من الجهات الفاعلة مما يؤدي إلى تعطيل مسيرتها.

نظرة عامة على المشهد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

السياق التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

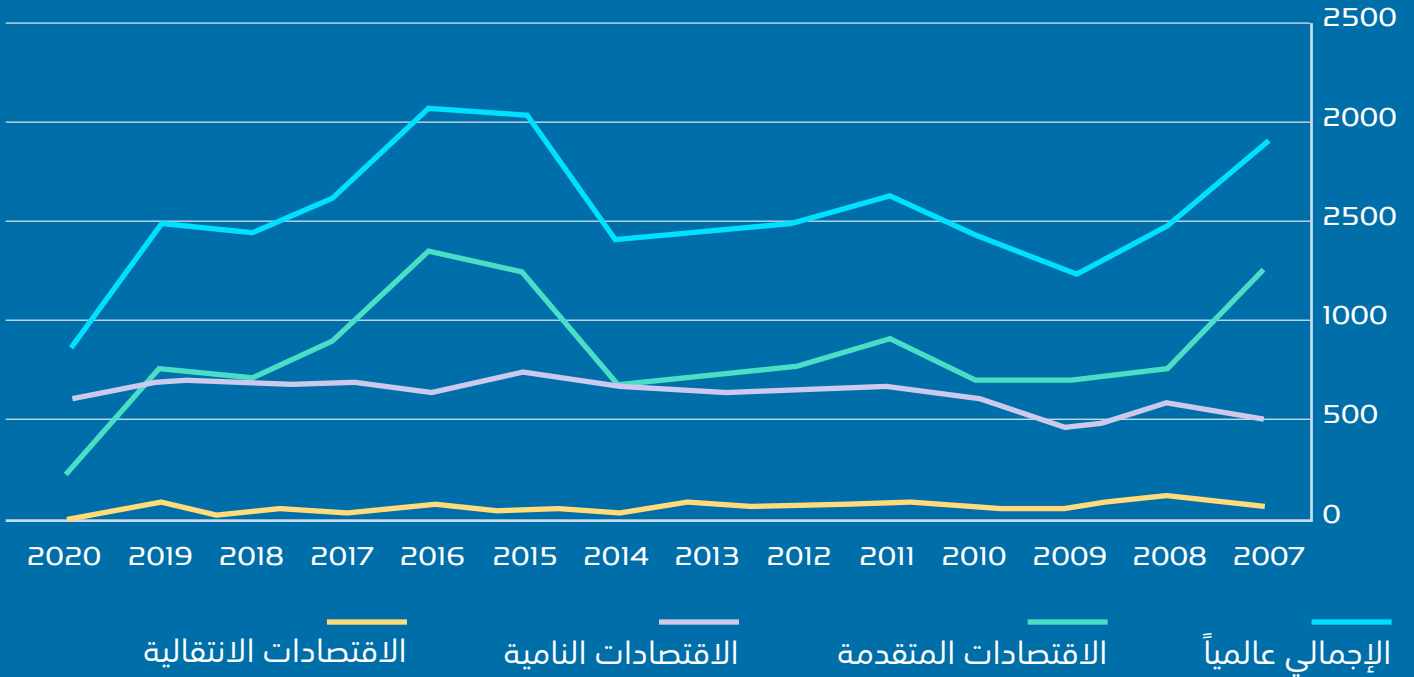
تاريخياً، بدأ الاستثمار الأجنبي عندما تراكمت رؤوس الأموال في المراكز المالية العالمية وزادت عن فرص الاستثمار المتاحة على الصعيد المحلي. ومن هذا المنطلق، فتح الاستثمار الأجنبي طرقاً جديدة لتكوين الثروات. ويعود تاريخ أول مثال من أمثلة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفينيقيين الذين كانوا يتاجرون مع الإغريق عن طريق البحر وأنشأوا مراكز حول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لتصدير بضائع مثل الخشب والمنسوجات. وتقبلت الدول الأجنبية تحول هذه المراكز إلى تواجد دائم للفينيقيين على أراضيها.

وبعد بضعة قرون من ريادة الفينيقيين للاستثمار الأجنبي، أنشئت ممرات تجارية على طريق الحرير تربط بين الإمبراطورية الرومانية والشرق الأوسط والمحيط الهادئ، واستمرت هذه الممرات كحلقة وصل رئيسية تربط بين آسيا وأوروبا حتى العصور الوسطى عندما بدأ النقل البحري يُهيمن على التجارة والاستثمار الدوليين. ونشأت أيضاً علاقات اقتصادية واسعة بين الصين وأوروبا وبين الصين والهند.

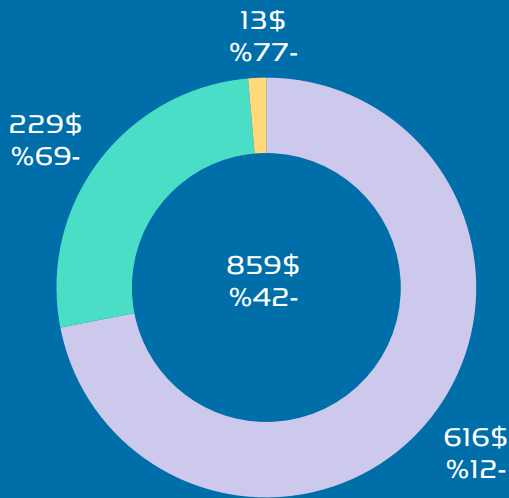
وفي أوائل القرن الخامس عشر، بدأت الدول الأوروبية في إنشاء مستعمرات دائمة في أراضٍ كانت تزورها فيما مضى لأغراض التجارة فحسب. وفي عام 1602، تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية كأول شركة متعددة الجنسيات في العالم لممارسة الأنشطة التجارية في إندونيسيا.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة؛ عالمياً وعلى مستوى اقتصادات الدول، 2007-2020 (بالمليار دولار أمريكي)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2020)



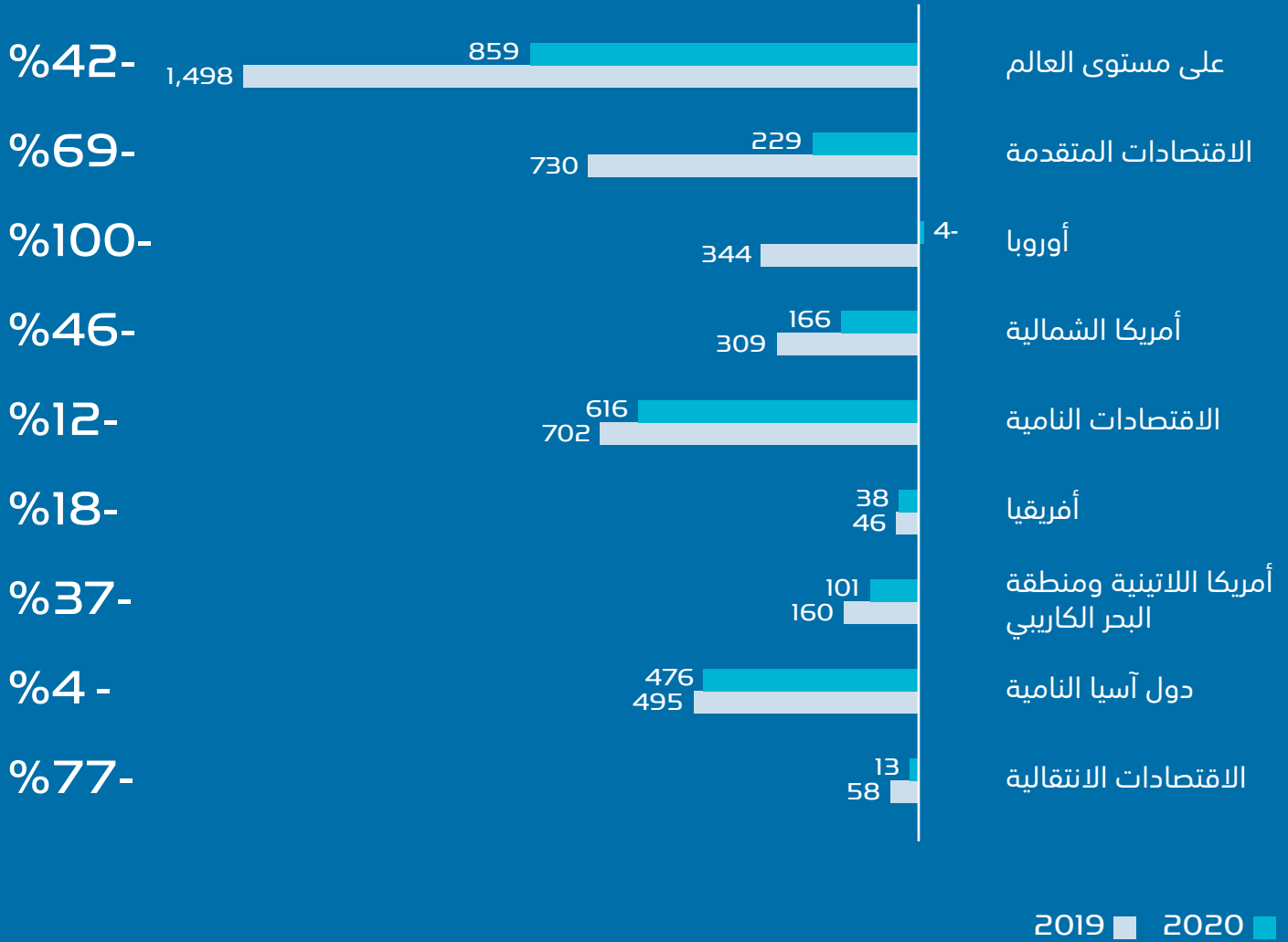
في عام 2020، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% ليصل إلى نحو 859 مليار دولار، بعد أن كان 1.5 تريليون دولار في عام 2019، ويرجع ذلك في الأساس إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وهذا هو أدنى مستوى سجله الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينيات القرن الماضي، بل إنه أقل بما يزيد عن 30% من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في عام 2009 عقب الأزمة المالية العالمية.

تركز الانخفاض في الدول المتقدمة مع تراجع التدفقات بنسبة 69%، لتصل إلى 229 مليار دولار تقريباً. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 46% لتصل إلى 166 مليار دولار، مع انخفاض عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 43%. كما تراجعت المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلن عنها بنسبة 29%، وتراجعت صفقات تمويل المشاريع بنسبة 2%.

وسجلت الولايات المتحدة انخفاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع 49% ليصل إلى نحو 134 مليار دولار. وتركز الانخفاض في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات المالية وتجارة الجملة. وانخفضت مبيعات عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود للأصول الأمريكية للمستثمرين الأجانب بنسبة 41%، وخاصة في قطاع الأنشطة الاقتصادية الأولية. وانخفضت التدفقات الاستثمارية إلى أوروبا أيضاً انخفاضاً كبيراً، بواقع الثلث لتصل إلى 4 مليارات دولار.

ولقد أدى واقع الأداء العام للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا في عام 2020 إلى حجب الضوء عن بعض الإيجابيات، إذ زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السويد بأكثر من الضعف، من 12 مليار دولار إلى 29 مليار دولار وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إسبانيا بنسبة 52% بفضل العديد من عمليات الاستحواذ، من بينها استحواذ شركات حقوق الملكية الخاصة الأمريكية سينفين وكيه آر وبروفيدنس على حصة 86% من شركة ماسوفيل. ومن بين الاقتصادات المتقدمة الأخرى، انخفضت التدفقات إلى أستراليا (بواقع 46% لتسجل 22 مليار دولار)، في حين زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إسرائيل (من 18 مليار دولار إلى 26 مليار دولار) واليابان (من 15 مليار دولار إلى 17 مليار دولار).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بحسب المنطقة، 2019 و 2020
(بالمليار دولار أمريكي)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2020)

العالية في الصين بنسبة 11% في عام 2020. وارتفعت قيمة عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 54%، كان أغلبها من نصيب قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستحضرات الصيدلانية. وسجلت الهند أيضاً معدلات نمو إيجابية (13%) مدعومة بالاستثمار في قطاعها الرقمي.

ورغم التوقعات بانتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2021، من المتوقع أن تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة بسبب حالة الغموض المصاحبة لجائحة كوفيد-19. وقد توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريره حول الاستثمار العالمي لعام 2020 أن يتراجع الاستثمار الأجنبي بنسبة تتراوح بين 5 و 10%.

على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية انخفضت بواقع 12%، مسجلة نحو 616 مليار دولار، إلا أن هذه الاقتصادات استحوذت على 72% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهي أعلى نسبة مسجلة على صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونجحت البلدان النامية في آسيا بشكل عام في تجاوز العاصفة حيث اجتذبت نحو 476 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020، ولكن انخفضت التدفقات الاستثمارية إلى أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بنسبة 31% لتصل إلى 107 مليار دولار بسبب انخفاض الاستثمار في أكبر الدول المستفيدة في المنطقة دون الإقليمية. واحتلت الصين المركز الأول على قائمة أكبر الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حيث زاد حجم التدفقات الاستثمارية التي اجتذبتها بنسبة 4% لتسجل 163 مليار دولار. وزادت معدلات الاستثمار الأجنبي في صناعات التقنية

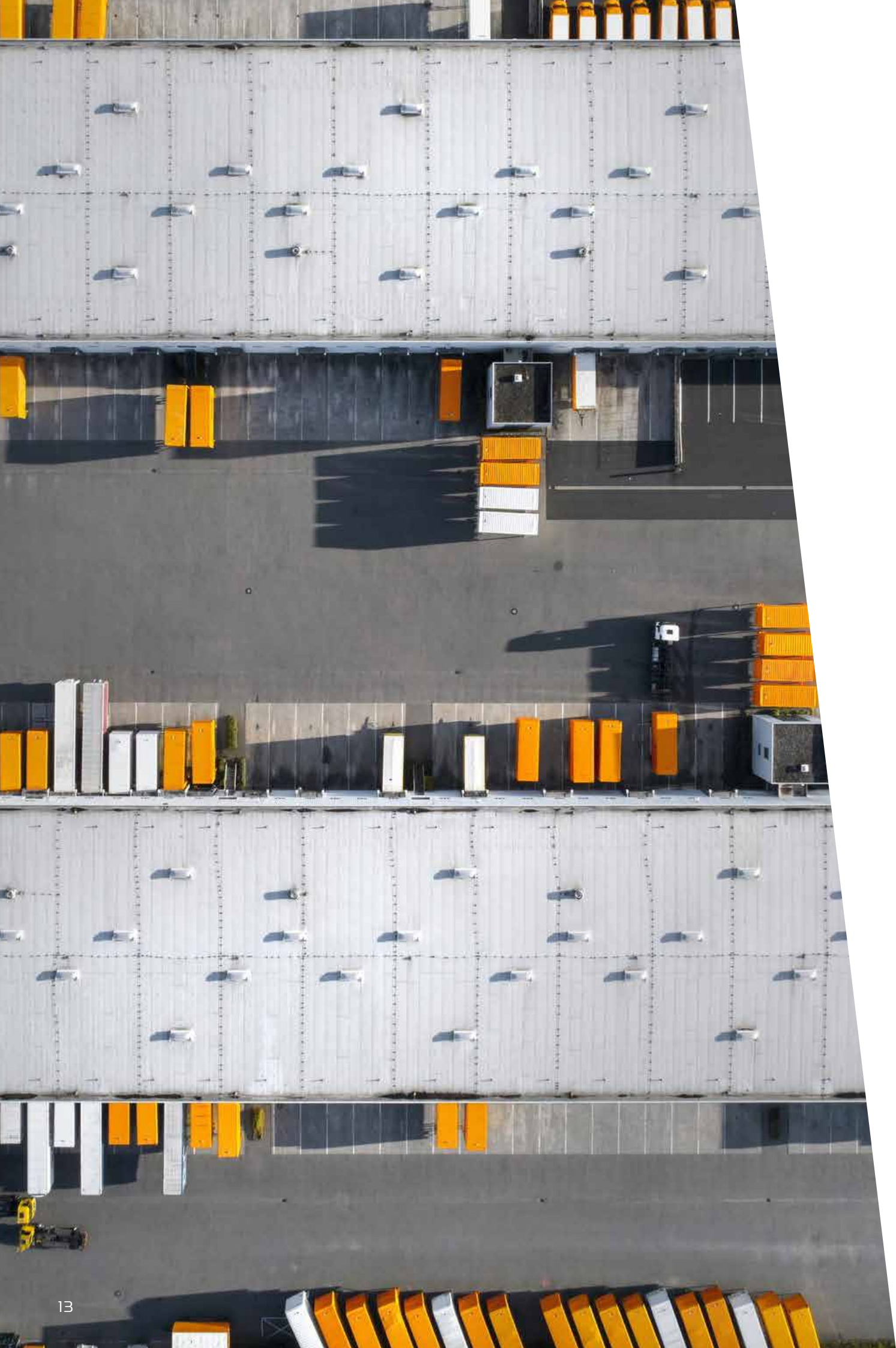


ثلاثة اتجاهات رئيسية يمكن أن تهيمن على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أثناء التعافي من جائحة كوفيد-19

- 1 **تفاقم حالة الغموض بشأن التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط، مما يحد من رغبة المستثمرين في تخصيص رؤوس الأموال ويشجع النزعة الحمائية للحكومات لتفادي بيع الأصول الوطنية بأسعار زهيدة.**
- 2 **إعادة النظر في سلاسل التوريد الحالية حيث ينبغي على الشركات متعددة الجنسيات أن توازن بين الرغبة المتزايدة في الاستعانة بموردين محليين وتنويع مصادر الإنتاج وبين تكاليف المعاملات المترتبة عن أي تغيير في العلاقات القائمة.**
- 3 **إجراء عملية إعادة تقييم واسعة النطاق لما إذا كان ينبغي تنفيذ أنشطة الأعمال داخلياً أم إسنادها إلى أطراف خارجية من خلال التعاقد مع المقاولين، فقد ترى بعض الشركات ضرورة فصل مجموعة من عملياتها وتنفيذها خارجياً في حين قد تركّز الشركات الأخرى على بناء القدرات الداخلية.**



الدكتور أبهيشيك سوراف، خبير اقتصادي في وحدة الاستثمار والتنافس العالمية التابعة لقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في مجموعة البنك الدولي.



أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاثة أنواع سائدة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار التأسيسي

تقوم في إطاره الشركة الأم بتأسيس شركة تابعة في دولة أجنبية وتتولى بناء عملياتها بالكامل من نقطة الصفر.

الدمج والاستحواذ عبر الحدود

تقوم في إطاره الشركة الأم بالاندماج مع شركة أخرى في دولة أجنبية أو الاستحواذ عليها من أجل تسهيل وتسريع توسعها على المستوى الدولي.

تمويل المشاريع

تقوم في إطاره الجهات الراعية الأجنبية بالاستحواذ على أكثر من 10% في شركة مشروع عادة ما يتم تمويلها بهيكل قروض يعتمد في السداد بصورة أساسية على التدفق النقدي للمشروع مع الاحتفاظ بأصول المشروع وحقوقه ومصالحه كضمان ثانوي.

ويمكن أيضاً التفريق بين أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دوافع المستثمرين، وتتيح هذه الطريقة آلية لتقييم التأثير المحتمل لهذا الاستثمار على الاقتصاد الكلي. ويحدد تصنيف دانيغ المستخدم على نطاق واسع أربعة دوافع رئيسية للاستثمار الدولي:

- البحث عن الموارد الطبيعية: الحق في الوصول إلى موارد طبيعية محددة واستعمالها داخل موقع ثابت.
- البحث عن السوق: الرغبة في الوصول إلى أسواق محلية أو إقليمية جديدة، خاصة عندما تكون تلك الأسواق واضحة الكبر أو الثراء.
- البحث عن الأصول الاستراتيجية: الحق في الاستحواذ على أصول معينة توفر ميزة تنافسية في سوق معين، مثل حقوق ملكية العلامة التجارية أو شبكات التوزيع.
- السعي لتحقيق الكفاءة: فرص اكتساب عوامل إنتاج تسهم في تعزيز الميزة التنافسية في الأسواق المحلية أو الدولية.

ويمكن لجميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر أن تحقق فوائد كبيرة للاقتصادات المضيفة مع اختلاف القيمة النسبية لكل نوع بحسب الظروف الخاصة بكل دولة. فعلى سبيل المثال، قد تسعى الدول التي توجد بها استثمارات ضخمة في مجال التنقيب عن الموارد الطبيعية إلى إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة من أجل المساعدة في تنويع اقتصادها وتحفيز مصادر جديدة للنمو.

الفوائد المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنوع الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر. وبصفة خاصة، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز العديد من العوامل الرئيسية للإنتاج الاقتصادي:

مصدر التمويل

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يمول التنمية الاقتصادية التي قد لا يمكن تحقيقها أو تكون باهظة التكلفة بالنسبة للاقتصاد المضيف.

المضاعف الاقتصادي

يعمل الاستثمار الأجنبي على استقدام مجموعة من الجهات الفاعلة والأنشطة الاقتصادية التي تتفاعل مع الموردين المحليين والأسواق الاستهلاكية بما يحفز النمو الاقتصادي غير المباشر والمستحث.

تكوين رأس المال البشري

يمكن للشركات الأجنبية تعزيز رأس المال البشري من خلال تدريب العمالة المحلية واستقدام العمالة الموهوبة من الخارج، وقد حظيت هذه المسألة بتركيز متزايد من صناعات القرار في دول الخليج العربي خلال السنوات الأخيرة.

نقل التكنولوجيا

يمكن للمستثمرين الأجانب توفير المعرفة الفنية والتقنية التي تكتسبها الشركات المحلية المنافسة بمرور الوقت نظراً لتنقل الموارد البشرية بين أصحاب العمل وطرح منتجات وخدمات جديدة. ويمكن للآثار المترتبة على نقل التكنولوجيا أن تساعد دول الخليج العربي على بناء القدرات في القطاعات الاقتصادية الناشئة عالية القيمة.

المنافسة

يمكن للفروع المحلية التابعة للشركات الأجنبية أن تساعد على زيادة المنافسة داخل أسواق منطقة الخليج العربي والتي طالما كانت منخفضة نسبياً بسبب هيمنة القطاع العام والحدائق النسبية للمؤسسات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

التجارة

تعتبر منطقة الخليج العربي محوراً مركزياً للشحن والطيران والخدمات اللوجستية وتبادل البضائع. ويمكن أن تصاحب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة زيادات كبيرة في النشاط الاقتصادي العابر للحدود، مما يساعد منطقة الخليج العربي في الحفاظ على المزايا التنافسية المستمدة من التعاون وتوسيع نطاقها.

وقد أسهمت وفرة رأس المال المحلي في تقليل حاجة منطقة الخليج العربي خلال السنوات السابقة إلى بذل جهود كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، لم يتم الانتباه في الأغلب إلى الفوائد المذكورة أعلاه. وعليه، فإن أسواق المستثمرين غير المستغلة تاريخياً في منطقة الخليج العربي جاهزة للمشاركة الأجنبية وتوفير إمكانات نمو كبيرة في المستقبل. ومن أجل الاستفادة من هذه الإمكانيات، يتعين على دول الخليج العربي أن تجعل إعداد مقترح قيمة عالي التنافسية للمستثمرين محوراً من المحاور الرئيسية على أجندتها الاقتصادية الوطنية.



نظرة عامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي

نظرة تاريخية على اقتصادات دول الخليج العربي

تعتمد اقتصادات دول الخليج العربي على خطط للتحفيز الاقتصادي، وهي خطوة تتم عن التحول من الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية الموروثة إلى اقتصادات متنوعة وأكثر تكاملاً مع اقتصادات العالم وتتمتع بالجاهزية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أبرز الأمثلة على هذه الخطط رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، وكل منهما يحدد أهداف النمو الاقتصادي وأهداف التنمية لعام 2030.

وتشتمل الرؤية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية لعام 2030 على 96 هدفاً استراتيجياً تأمل المملكة في تحقيقها من خلال 13 برنامجاً لتحقيق الرؤية. ويتمثل أحد هذه الأهداف في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بحيث تساهم بنسبة 35% في الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يقارب ضعف النسبة الحالية والبالغة 20%، وهناك هدف آخر يتمثل في سعي المملكة إلى أن تكون من بين أكبر 15 اقتصاداً عالمياً، علماً بأنها الآن في المركز التاسع عشر.

وفي ذات السياق، حددت إمارة أبوظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، أهدافاً لتحقيق اقتصاد عالمي ومتنوع بحلول عام 2030 بتمويل من ثروة الموارد المكتسبة في المدينة. وتركز الخطة على الناتج المحلي الإجمالي القطاعي، مما يؤكد العلاقة التي تربط بين الاستدامة الاقتصادية والتنوع الاقتصادي. وتسعى الإمارة أيضاً إلى تطوير القطاع الخاص بحيث تصبح نسبة الشركات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص إلى نسبة الشركات الكبرى مماثلة للنسب الموجودة في الدول المتقدمة.

وبهدف المساعدة في تمويل الرؤى الطموحة ودفعة جهود التنمية والتنوع الاقتصاديين، اتفقت دول الخليج العربي على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2016 كوسيلة للتصدي للانخفاض الذي شهدته أسعار النفط بداية من عام 2014. ومع ذلك، لم تطبق ضريبة القيمة المضافة حتى الآن سوى في الإمارات والسعودية والبحرين.

قبل اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، كان اقتصاد المنطقة يعتمد اعتماداً رئيسياً على الزراعة الكفافية والغوص بحثاً عن اللؤلؤ في المناطق الساحلية، وعلى التجارة الدولية في المدن الساحلية، وعلى الأنشطة الاقتصادية التقليدية في الأراضي الداخلية.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، شهدت منطقة الخليج العربي تحولاً اقتصادياً واجتماعياً غير مسبوق. استُخدمت عائدات صادرات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مثل متوسط العمر المتوقع ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. كما أصبحت منطقة الخليج العربي واحدة من المناطق المتكاملة من حيث النمو الاقتصادي وفرص العمل، مع تدفق أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية من الدول العربية والآسيوية الأخرى. ونجحت الاقتصادات الخليجية في جمع احتياطات رسمية كبيرة والحفاظ على انخفاض معدل الدين الخارجي نسبياً، وعززت مكانتها باعتبارها مصدر دعم مالي هام للدول الفقيرة.

بلغ متوسط دخل الفرد في منطقة الخليج العربي 12000 دولار تقريباً بحلول عام 2002، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي لجميع الدول الخليجية 340 مليار دولار تقريباً.

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصادات دول الخليج العربي هو اعتمادها على النفط باعتباره مصدر الإيرادات الرئيسي للميزانيات الوطنية. ولطالما كان تقلب أسعار النفط تهديداً للاستقرار الاقتصادي في المنطقة، وكان اندماج منطقة الخليج العربي في الاقتصاد العالمي محدوداً في السابق، وهو ما شكّل عقبة أمام تحقيق الازدهار الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ الإصلاحات ومقترحات سياسات للحد من اعتماد المنطقة على الموارد الطبيعية.

السياق التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

منظمات التنمية متعددة الأطراف نشاطاً في منطقة الخليج العربي، وكان لديه 44 مشروعاً قيد التنفيذ في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين في عام 2020 وجميعها من المشاريع صغيرة الحجم التي تقل قيمتها الإجمالية عن 45 مليون دولار.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة انخفاضاً كبيراً من أعلى مستويات لها، ووصلت نسبة الانخفاض بين عامي 2011 و2017 إلى 46%. وتجدر هنا الإشارة إلى أن الاتجاهات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك أزمة منطقة اليورو، قد قللت من إقبال المستثمرين على الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من العقد الماضي وجعلت من الصعب على دول الخليج العربي جذب رؤوس الأموال. وقد أدت أيضاً المخاوف بشأن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إضعاف جاذبية منطقة الخليج العربي. وتفاقمت هذه المشكلات بسبب انخفاض أسعار النفط بداية من عام 2014 التي لم تستعد سابق مستوياتها منذ ذلك الحين، مما قلل من اهتمام المستثمرين بالمشاريع القائمة على النفط في منطقة الشرق الأوسط. وعلى مستوى منطقة الخليج العربي، أثبتت دولة الإمارات أنها استثناء من هذا الاتجاه العام، وبفضل اقتصادها المتنوع بالفعل، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها على مدى السنوات العشر الماضية أعلى بوتيرة مطردة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الخليج العربي، علاوة على أنها أكثر استقراراً.

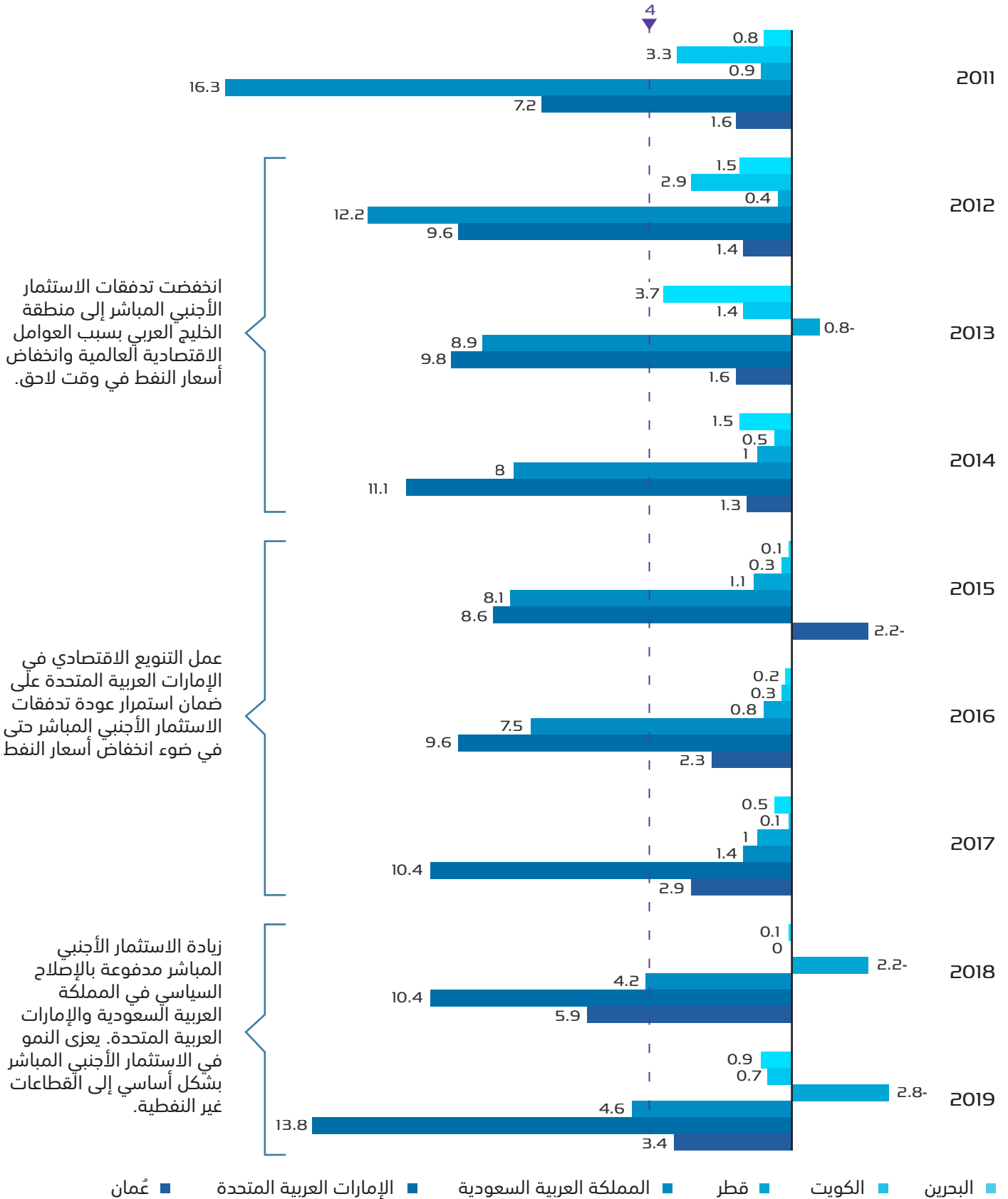
وبداية من عام 2017، انعكس اتجاه الانخفاض وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى معظم دول الخليج العربي بوتيرة مطردة، لكنها لا تزال أقل بكثير من مستوياتها السابقة.

لطالما تغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات دول الخليج العربي بارتفاع وانخفاض أسعار السلع، ولكنه، لم يتحول إلى محرك ثابت لعجلة الفرص الاقتصادية في القطاعات غير النفطية. ولم تحظ هذه القطاعات باهتمام كبير من المستثمرين الدوليين للعديد من الأسباب، التصورات السائدة عن المخاطر التنظيمية وضعف تطور بعض الأسس الاقتصادية الرئيسية مثل البنية التحتية ورأس المال البشري.

لقد ساعدت وفرة الثروة المعدنية والهيكل الاقتصادي القائم على السلع في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي في ادخار قدر كبير من رأس المال المحلي. وفي ضوء وجود رأس المال المحلي المتاح بسهولة، لم تكن العديد من الدول الخليجية في الماضي في حاجة إلى إعطاء الأولوية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتمويل التنمية. كان التمويل المحلي كافياً للحفاظ على مستويات سخية من الإنفاق العام والتدخل الحكومي النشط في الاقتصاد. ولا تزال ضخامة القطاع العام في دول الخليج العربي تحدّ من جاذبية المنطقة أمام المستثمرين الخارجيين، لا سيما في ظل التواجد القوي للمؤسسات المملوكة للدولة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، تعمل التنمية الاقتصادية القوية على الحد من الاستثمارات التي من المحتمل أن تضخها منظمات التنمية متعددة الأطراف في دول الخليج العربي. ولا يوجد لدى جهات التمويل الرئيسية، ومنها مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، أي مشاريع جارية في هذه الدول. ويُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الخليج العربي، 2011-2019
(بالمليار دولار أمريكي، معدلة حسب نسبة التضخم)



المصدر: البنك الدولي (2020)

نهج جديد للاستثمار الأجنبي المباشر

ورغم أن التطورات الأخيرة تعتبر مشجعة، لا تزال منطقة الخليج العربي غير قادرة على اجتذاب معدلات كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بالاقتصادات المماثلة والتطلعات المطروحة في خطط النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي. ويشير عدم التوافق بين التطلعات من ناحية وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الفعلية من ناحية أخرى إلى استمرار وجود عوائق كبيرة أمام الاستثمار واستمرار عدم استغلال الإمكانيات الكبيرة. ويستلزم استغلال هذه الإمكانيات نهجاً جديداً ومرناً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتعامل مع صلب مخاوف المستثمرين ويُطبّق جنباً إلى جنب مع سياسات محددة.

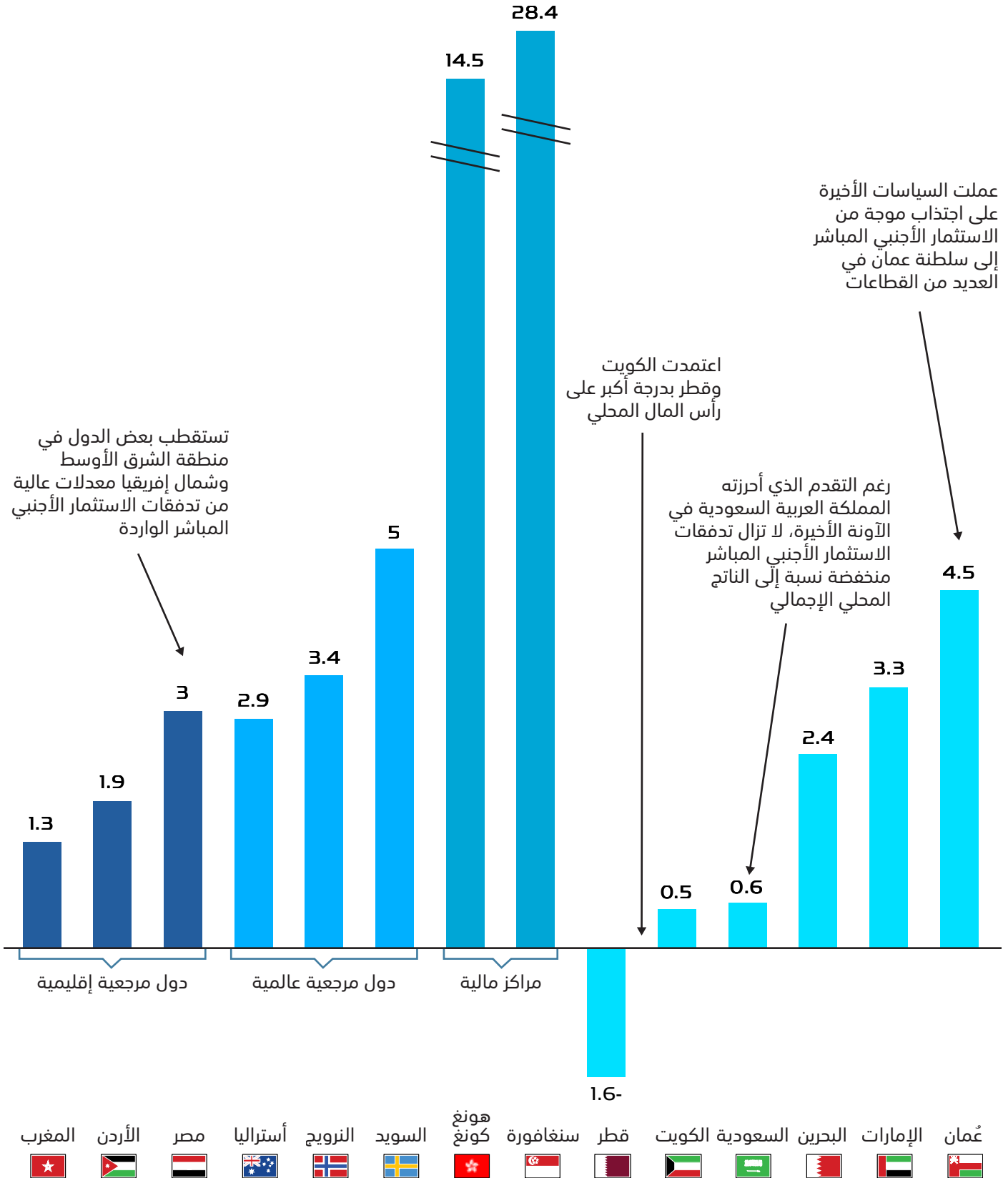
تواجه السياسات الحالية صعوبات في التغلب على أسباب تردد المستثمرين بشأن الاستثمار في المنطقة. ولكي تستفيد دول الخليج العربي استفادةً كاملةً من الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين عليها تقييم سياساتها تقييماً نقدياً وإعادة توجيه مناهج عملها، لا سيما في ظل جائحة كوفيد-19 التي أثّرت سلباً على الاقتصاد العالمي وقللت من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بدأت دول الخليج العربي خلال الأعوام القليلة الماضية في النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عنصر أساسي في سياساتها طويلة الأجل الرامية إلى التنمية والتنويع الاقتصادي. ويرجع هذا التحول في طريقة التفكير إلى الإدراك المتزايد لقدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق آثار اقتصادية مضاعفة وعلى الابتكار وتكوين رأس مال بشري وفكري، وهي عوامل تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر قيمة من كونه مجرد مصدر من مصادر التمويل الخارجي. فبدون المزايا غير التمويلية للاستثمار الأجنبي المباشر، سيتعين على دول الخليج العربي أن تسلك طريقاً أطول وأكثر مشقة للحاق بركب الاقتصادات الأكثر تقدماً.

ومع تنامي هذا الفهم، أُجرت العديد من دول الخليج العربي إصلاحات اقتصادية من أجل استحداث قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من مخاوف المستثمرين من اقتصادات دول الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة بشكل عام. ومع ذلك، يتباين مدى ثقة جهات الاستثمار متعددة الجنسيات بهذه الإصلاحات باختلاف الدولة. وتظهر النتائج التي أُثمرت عنها هذه السياسات واضحة في البيانات الآن مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الخليج العربي بشكل مطرد منذ عام 2017، بزيادة بلغت 26% خلال الفترة من 2017 إلى 2019. ومع ذلك، ظل إجمالي التدفقات الواردة في عام 2019 أقل بنسبة 32% من أعلى مستوى مسجل لها في عام 2011. وجاءت الزيادة في التدفقات الواردة مدفوعة بالدرجة الأولى بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مع تسجيل سلطنة عمان والبحرين أيضاً زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي.



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في دول الخليج وفي دول مرجعية
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019)



تأثير جائحة كوفيد-19

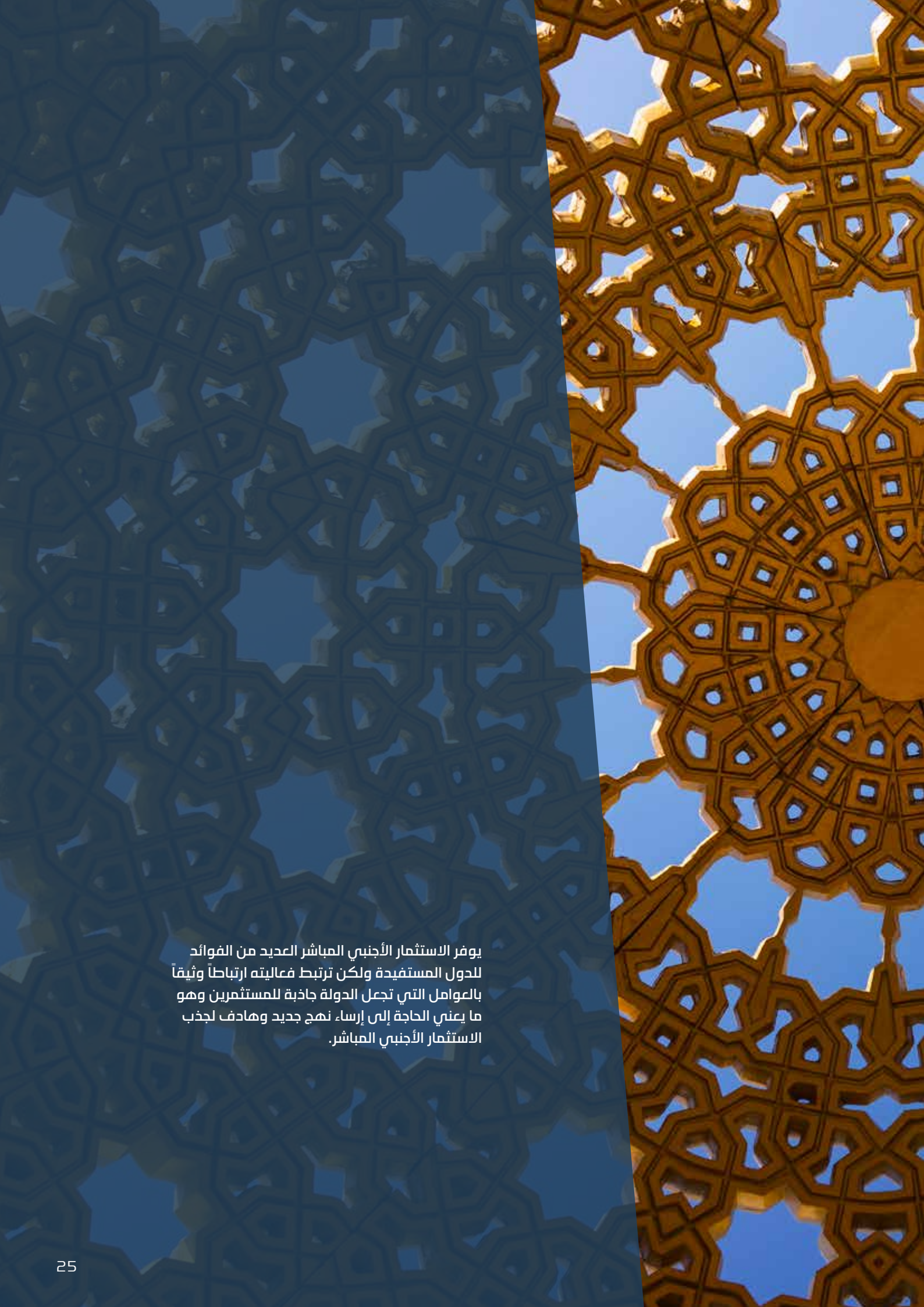
لقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كارثي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم. وبحسب تقديرات العديد من المنظمات، ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأونكتاد، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 50% في عام 2020 جراء تفشي جائحة كوفيد-19، وهذا الانخفاض هو أكبر انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الحرب العالمية الثانية. وهناك حالة كبيرة من الغموض حول موعد - بل واحتمالية - تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وإن كانت أغلب التقديرات تشير إلى انتعاش طفيف اعتباراً من عام 2021، ولكن مع بقاء القيم المطلقة أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة.

ولم يتضح إلى الآن مدى التأثير الواقع على دول الخليج العربي نتيجة الانهيار في الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن التأثير قد يكون أقل حدة مقارنة بما تعرضت له العديد من الاقتصادات الأخرى لسببين؛ أولهما: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الخليج العربي منخفضة نسبياً بما لا يدع مجالاً كبيراً لحدوث المزيد من الانخفاض. وثانياً: قد يسهم الاتجاه التصاعدي قبل تفشي فيروس كورونا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بفضل الإصلاحات الاقتصادية الجارية إلى معادلة تأثير الجائحة جزئياً. ومع ذلك، لا تزال هناك درجة عالية من الغموض، وقد لا تتضح الصورة الكاملة حتى النصف الثاني من عام 2021. وعلاوةً على ذلك، من المرجح أن تزيد العوامل الاقتصادية العالمية من صعوبة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصدمة المالية التي تعرضت لها العديد من الاقتصادات التي كان من الممكن أن تكون مصدراً لتدفقات واردة كبيرة.

ولمواجهة حالة الغموض التي تكتنف الفترة الحالية، يتعين على دول الخليج العربي الاستعداد لمجموعة واسعة من السيناريوهات ويجب عليها وضع سياسات قوية وذات أهداف استراتيجية محددة تساهم في تعزيز الجاذبية الهيكلية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية للمستثمرين الأجانب. وقد تظل الترتيبات الخاصة التي تقدم لمرة واحدة أداة مفيدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ستوفر التحسينات الهيكلية لبيئة الاستثمار إمكانات أكبر بكثير على المدى المتوسط والطويل.



تعزير سياسة ناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي



يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الفوائد
للدول المستفيدة ولكن ترتبط فعاليته ارتباطاً وثيقاً
بالعوامل التي تجعل الدولة جاذبة للمستثمرين وهو
ما يعني الحاجة إلى إرساء نهج جديد وهادف لجذب
الاستثمار الأجنبي المباشر.

العوامل المؤثرة على الاستثمار في منطقة الخليج العربي

يجب أن يثق المستثمرون الأجانب بأن منطقة الخليج العربي تقدم مقترحات قيمة معقولة ضمن مستوى مخاطر مقبول حتى يُقدِّموا على الاستثمار فيها. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من العوامل التي تحد من اهتمام المستثمرين بالمنطقة.

العوامل السياسية

على الرغم من الاستقرار السياسي الكبير على المستوى الداخلي الذي تنعم به دول الخليج العربي مقارنة بعموم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تزال المخاطر السياسية، الواقعية منها والمتصور، تشكل مصدر قلق بالنسبة للمستثمرين.

وعلى مستوى الدول، غالباً ما تظهر المخاطر السياسية المتصورة في صورة عدم اليقين حول مدى الدعم المستقبلي الذي ستقدمه الحكومات للمشاريع الاستثمارية. وستجد حكومات دول الخليج صعوبة في الالتزام التام بتوفير بيئة استثمارية ملائمة للأعمال عندما يُنظر إلى المصالح السياسية المختلفة أو مستويات الإدارة المختلفة أو مجموعات الأعمال على أنها تشكل تهديداً للأنظمة الحساسة سياسياً على المدى الطويل. وفي إطار مقابلات أجريت مع معدي هذا التقرير، أكد البروفيسور فيتولد هينيس على أهمية المواءمة السياسية المحلية لدعم تدابير جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.



تعمل النزاعات الداخلية وعدم الرضا المستمر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على خلق مخاطر تتمثل في احتمالية إلغاء التدابير الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل لمواجهة الأوضاع السياسية الصعبة. ويعتبر إرسال رسائل ذات مصداقية إلى المستثمرين المحتملين مفادها أن جميع أطراف الحكومة متوافقة ومنتجة معاً من أجل إنجاح الاستثمار الأجنبي هي السبيل إلى التخفيف من حدة المخاطر السياسية المتصورة التي تهدد الاستثمار الدولي.



البروفيسور فيتولد هينيس هو أستاذ الإدارة لدى ديلويت آند توش ومدير مختبر وارتون للمخاطر السياسية في كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا.

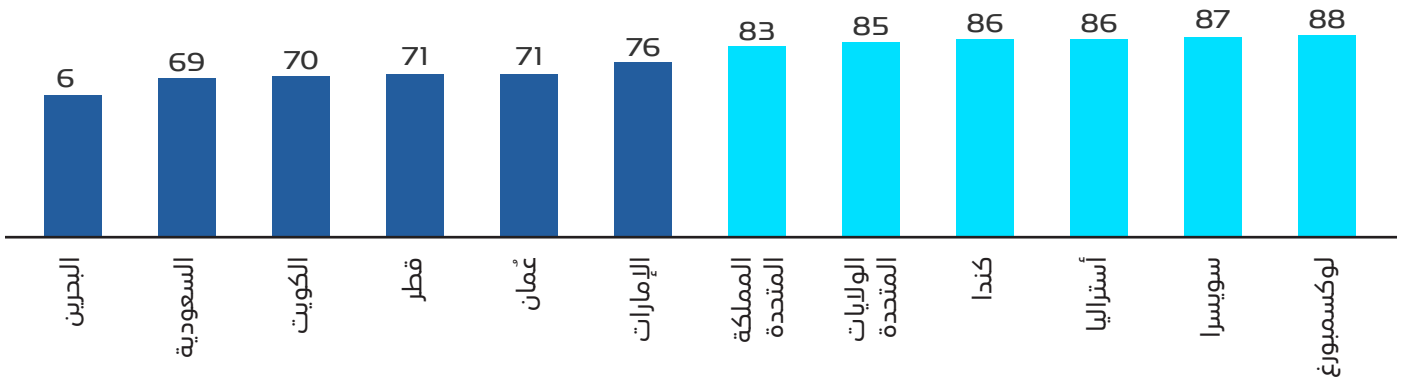


في حين يتفرد كل سوق من الأسواق الجاذبة للاستثمار ببيئته السياسية الخاصة، ترى هيئات بحثية كبرى أن عملية اتخاذ الشركات متعددة الجنسيات للقرارات الاستثمارية تتأثر أيضاً بالتصورات المتعلقة بالمخاطر في عموم المنطقة، سواء كانت المخاطر السياسية تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار السياسي في السوق الاستثمارية أم لا. وفي حين قد يرتبط ذلك بوضوح بالاستدلال والمنهج التجريبي داخل شركة معينة، فقد يكون أيضاً بمثابة استراتيجية لتقليل المخاطر من قبل الشركات القلقة إزاء التأثيرات والنتائج السياسية أو قد يكون تقييماً محسوباً مفاده أن فرص التوسع الإقليمي في المستقبل ستكون محدودة في ظل بيئة سياسية غير مستقرة، الأمر الذي يؤدي إلى تساؤل جاذبية الاستثمار الأولي.



الدكتورة آن جاميسون باحث منتسب في مختبر وارتنون للمخاطر السياسية بجامعة بنسلفانيا وزميل ما بعد الدكتوراه في مركز نيهاموس للعولمة والحوكمة بجامعة برينستون والمركز الأفريقي لتسوية المنازعات في كلية الأعمال بجامعة ستيلينبوش.

تصنيف المخاطر السياسية لعام 2020 تصنيف ما بين 0 إلى 100 نقطة



المصدر: الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان (2020)

عوامل الاقتصاد الكلي

رغم الطفرات الدورية للنمو السريع في منطقة الخليج العربي، لا يزال بعض المستثمرين متشككين حول المسار والجدوى الاقتصادية على المدى الطويل لاقتصادات الخليج في مرحلة ما بعد النفط، خاصة في ضوء استمرار قيام القطاع العام بدور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم مما سبق، يحتمل أن يزيد اهتمام المستثمرين مع تقدم أعمال مبادرات التحول الاقتصادي الوطني وإحراز تقدم ملموس على أرض الواقع.

العوامل التنظيمية

لطالما كانت منطقة الخليج العربي وجهة استثمارية غير مجدية بالنسبة للعديد من المستثمرين المحتملين بسبب كثرة القيود المفروضة على قدرة المستثمرين الأجانب على امتلاك أعمالهم الخاصة ومشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، غير أن الأعوام الأخيرة الماضية شهدت بعض أشكال التدرج من هذه القيود في دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

ويمثل الضعف الملحوظ في الهياكل القانونية في منطقة الخليج العربي مصدر قلق آخر للمستثمرين المحتملين. ففي حين تشتهر دول الخليج بسرعة وفعالية عمليات صنع القرار بها، الأمر الذي ساعد المنطقة على تحقيق النجاح في العديد من المجالات ومن بينها إدارة جائحة كوفيد-19، لا يزال المستثمرون الدوليون يحتاجون أيضاً إلى الاستقرار التنظيمي لتحقيق عائدات طويلة الأجل، إذ تساور الكثيرون منهم مخاوف حول عدم كفاية الأنظمة القانونية في منطقة الخليج لحماية الاستثمارات في مواجهة النزاعات المحتملة أو التغييرات المفاجئة في الأنظمة. وبغية التغلب على هذه العوائق التنظيمية، طورت دول الخليج مناطق محددة تنظمها هياكل تنظيمية وقانونية خاصة مصممة لجذب المستثمرين الأجانب، ولعل مركز دبي المالي العالمي أحد أبرز الأمثلة الناجحة على هذه المناطق.



التحول الجذري غير المتوقع في البيئة التنظيمية دون توفير سبل الحماية الكافية لمصالح المستثمرين الأجانب قد لا يقل ضرراً بالمصالح التجارية للشركات عن الضرر الذي ينال منها جراء مرحلة من العنف السياسي أو جراء تغيير النظام. وترى الدكتورة جاميسون أن الضعف المتصوّر في حماية المستثمرين والهياكل التنظيمية في منطقة الخليج إنما هو فرصة مُهدرة لدول الخليج العربي لتمييز بيئات المخاطر بها عن بقية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأكثر خطورة من الناحية السياسية.



الدكتورة آن جاميسون

البنية التحتية

تمتلك منطقة الخليج العربي بنية تحتية قوية على صعيد وسائل النقل الجوي والبحري، وتعمل على تطوير قدراتها في مجالات مثل النقل بالخطوط الحديدية والتنقل المتقدم. وعليه، من غير المرجح بشكل عام أن تكون البنية التحتية عائقاً يعترض طريق أغلب أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، قد تتطلب بعض القطاعات عالية القيمة، مثل المستحضرات الصيدلانية، بنية تحتية أكثر تقدماً، مثل الخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد التي لا تزال قيد التطوير في أجزاء من منطقة الخليج.

رأس المال البشري

تعد الصناعات عالية القيمة، مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والتمويل، عناصر مهمة في خطط التنويع الاقتصادي لدول الخليج. ولكن، وعلى خلفية أن دول الخليج العربي لا تزال تعمل على تطوير رأس مالها البشري المحلي، يجب توفير القدرة للمستثمرين في هذه القطاعات على توظيف عمالة واعدة على المدى القصير والمتوسط. وبالمضي قدماً على هذا الدرب سيتعين على دول الخليج العربي الحفاظ على التوازن بين تعزيز القوى العاملة المحلية لديها وبين ضمان توفر عدد كافٍ من العمالة الواعدة في القطاعات الرئيسية. فعلى المدى الطويل، يمكن للاستثمارات الموجهة لإصلاح مناهج التعليم المحلية والاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية أن تساعد في تعزيز القدرات المحلية وتقليل الحاجة إلى المواهب الواعدة.

التجارة العالمية

تُعد هياكل التجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة التفضيلية، بمثابة آليات تتعهد الدول من خلالها للمستثمرين الأجانب بمراعاة التزامات معينة فيما يخص معاملة أصولهم، مما يؤدي إلى طمأننة المستثمرين دائمي الشعور بالقلق وزيادة اهتمامهم بالاستثمار، خاصة في الاقتصادات النامية. وتنطوي هذه الالتزامات الدولية على قدر أكبر من المصدقية مقارنة بمجرد إصلاح السياسات المحلية، إذ أن التراجع عن الوفاء بهذه الالتزامات أكثر تكلفة. وسوف يساعد الانضمام إلى المزيد من اتفاقيات التجارة الدولية اقتصادات منطقة الخليج العربي في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.



تتعلق بعض هذه التحديات بالبنية الهيكلية للدول أو حتى بالأجيال، وقد تستغرق الحلول سنوات أو عقوداً. ونظراً لأن دول الخليج العربي تعمل على بناء مصداقية دقيقة ومنضبطة من خلال الوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها أمام مستثمريها مع النظر إلى المستثمرين الحاليين على أنهم يتمتعون بعائدات ثابتة على استثماراتهم، فمن المرجح أيضاً أن تتغير الصورة الذهنية لدى المستثمرين تدريجياً. وعلاوةً على ذلك، قد يكون من الصعب أو من المستحيل سياسياً تغيير عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال، رغم شروع بعض دول الخليج مؤخراً

في اتباع منهج أكثر تحراً تجاه الملكية الأجنبية للشركات، لا يزال المدى النهائي لهذه السياسات غير واضح أمام مجتمع الاستثمار الأجنبي. ورغم هذه التحديات، تتوفر مجموعة أدوات متنوعة ومتعددة الأوجه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن يؤدي إدخال التحسينات على أي من هذه العوامل إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة تدريجية.

وينبغي أن تسترشد جهود جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي بمبدأين أساسيين، وهما: الاستهداف القطاعي والتحديد المفصل لمستويات الطلب.

ومن المرجح أن تؤدي السياسات الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة - أو حتى قطاعات فرعية - من الاقتصاد العالمي إلى خلق أكبر قيمة إضافية لدول الخليج. وعليه، فبدلاً من عرض شروط متطابقة للاستثمار في جميع القطاعات، ينبغي على الحكومات أن تستهدف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي من المرجح أن يكون لها أكبر تأثير على النمو المحلي، ومنها الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي تتوسع بمعدلات سريعة، مثل تصنيع البطاريات المتطورة، بالإضافة إلى القطاعات الراسخة التي من المتوقع أن تستمر في النمو بقوة، مثل النقل الجماعي المستدام. ويمكن لدول الخليج أن تحسن من استهدافها للقطاعات عبر التركيز على القطاعات الناشئة التي لا تزال تعمل على تطوير سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها، مثل التجارة الإلكترونية المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية والطاقة المتجددة. وفي المقابل، نجد أن القطاعات الراسخة، مثل الصناعات التحويلية التقليدية وتجارة التجزئة التقليدية، قد طورت سلاسل قيمة عالمية بالفعل؛ الأمر الذي يعني أن نقلها بالكامل إلى منطقة الخليج سيكون أمراً مكلفاً ومليئاً بالتحديات، مما يجعل السياسات الرامية إلى جذب هذه القطاعات أقل فعالية.



غالباً ما تكون الشركات الخاصة التي تعمل في قطاعات ذات طبيعة احتكارية، مثل المرافق العامة والاتصالات والخدمات اللوجستية، أكثر تحملاً للمخاطر مقارنة بغيرها من الشركات التي تعمل في قطاعات أخرى ذات قيمة عالية، مما قد يجعلها فرصة جاذبة للاستثمار على المدى القريب في الوقت الذي تكون فيه أنشطة الحد من المخاطر قيد التطوير أو التنفيذ. ففي هذه القطاعات، يكون الطلب مرتفعاً وغير مرن في نفس الوقت علاوة على ارتفاع التكاليف الثابتة، مما يجعلها تفضلاً عدداً قليلاً من الأطراف الفاعلة الموحدة. وقد تنجذب الشركات الدولية بشكل خاص إلى هذه الفرص في الحالات التي تمنح فيها حكومات دول الخليج العربي التصريح للعمل في هذه المجالات وتوفر لها درجة معينة من الحماية ضد المنافسة.



الدكتورة آن جاميسون



يمكن لدول الخليج العربي أيضاً البحث عن الفرص المترتبة على الاتجاه العالمي نحو التوطين والتنويع. وقد تعمل جائحة كوفيد-19 على تسريع اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة النظر في سلاسل التوريد الحالية مع محاولتها تقليل الاعتماد على مورد واحد أو دولة منشأ واحدة. وهذه فرصة لدول الخليج العربي لاقتناص القيمة حتى في الصناعات ذات سلاسل التوريد الراسخة.



الدكتور أبهيشيك سوراف



سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام

3. السياسات التنظيمية

يمكن توفير أنظمة أو قواعد تنظيمية خاصة للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك الإعفاءات من اللوائح القياسية أو إنشاء أنظمة قانونية خاصة للاستثمارات الأجنبية. وقد تكون السياسات التنظيمية الخاصة محدودة النطاق إجراءً فعالاً لمعالجة انطباعات المستثمرين بشأن ضعف المؤسسات القانونية في دول الخليج العربي. وقد طورت مناطق اقتصادية خاصة ومناطق حرة وغيرها من الترتيبات المماثلة في الماضي بنجاح داخل دول الخليج وخارجها لمنح هذه المزايا للمستثمرين دون الحاجة إلى إجراء إصلاح قانوني وتنظيمي شامل.

4. التوافق

بمقدور جهود التسويق وغيرها من جهود التوافق أن توفر للمستثمرين معلومات حول الفرص المتاحة في الدولة، عادةً من خلال جهة منوطة بتشجيع الاستثمار. وفي هذا الصدد، قامت دول الخليج العربي بإنشاء مكاتب مخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بعضها محدود النطاق مقارنة بالدول المرجعية العالمية.

5. المشاركة الدولية

قد تُعزز اتفاقيات التجارة التفضيلية ومعاهدات الاستثمار الثنائية تدفقات الاستثمار العابرة للحدود عن طريق تذليل العقبات المالية والتنظيمية التي تواجه المستثمرين ومن خلال تقديم سبل حماية و ضمانات إضافية تتجاوز الحوافز التي يقدمها النظام القانوني للدولة المضيئة. وإلى الآن، لم تبرم دول الخليج العربي اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من أسواق الاستثمار المهمة. ويتباين استخدام معاهدات الاستثمار الثنائية بين دول الخليج، حيث تستخدم دولة الإمارات والكويت هذه الترتيبات على نطاق واسع، بينما تتأخر بقية دول الخليج عن الركب إلى حد بعيد. وبالرغم من أنها ليست اتفاقية تجارية في حد ذاتها، إلا إن اتفاقيات إبراهيم الموقعة مؤخراً بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة قد أتاحت فعلياً تدفق موارد استثمارية كبيرة. ولا يلزم تبني صيغة واحدة للاتفاق الدولي لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة.

في ضوء المنافسة العالمية، تستخدم العديد من الدول سياسات مُحددة الأهداف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بشكل أساسي عن طريق تقليل مخاطر الاستثمار في مجال أو قطاع معين. وتعتبر هذه السياسات «داعمة بصورة كاملة» للتنمية الاقتصادية إذا تجاوزت الفوائد المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن التكاليف المتكبدة، والتي قد تشمل التكاليف المالية، مثل الإعانات أو الإيرادات الضريبية غير المحصلة، أو التكاليف الاقتصادية، مثل المتطلبات الميسرة للتوظيف والشراء المحلي. ويمكن تصنيف سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً إلى خمسة نماذج أساسية:

1. الحوافز العالية

وتشمل جميع الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين، مثل التخفيضات الضريبية والإعفاءات الضريبية المؤقتة. فعلى سبيل المثال، قد تُمنح الشركة إعفاءً جزئياً أو كلياً من التزامات ضريبة دخل الشركات لفترة محددة مقابل الالتزام بتوظيف عدد معين من السكان المحليين. وقد يؤدي عدم تحقيق مستهدف التوظيف إلى إلغاء الميزة الضريبية، في حين قد يُسهم تجاوز المستهدف برقم محدد مسبقاً في الحصول على المزيد من المزايا الضريبية. وهذه السياسات لا تستلزم تكاليف أولية أو تستلزم القليل من هذه التكاليف، ولكن قد تنطوي على تكاليف أعلى على المدى الطويل في شكل الإيرادات الضريبية غير المحصلة. والسؤال الحاسم الذي ينبغي النظر فيه قبل منح هذه الحوافز المالية هو ما إذا كان الاستثمار سيستمر في غياب الحوافز أم لا. وفي حالة عدم استمراره، تكون التكلفة المالية المباشرة صفر. ومع ذلك، قد تكون هناك تكاليف غير مباشرة إذا رأى المستثمرون المحتملون الآخرون أن بإمكانهم فرض تهديدات حقيقية بالامتناع عن الاستثمار ما لم يتم منحهم أيضاً حوافز مماثلة. وتُستخدم الحوافز المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع في جميع دول الخليج العربي على الرغم من أن الضرائب في هذه الدول منخفضة نسبياً قياساً على المعايير العالمية.

2. السياسات العالية

تعني جميع أشكال الدعم المالي غير الضريبي الذي تقدمه الدول للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك القروض والمنح المدعومة وتخفيضات أسعار الأراضي أو البنية التحتية أو المرافق. وقد تشمل أيضاً تأكيدات بضمان الطلب على سلع أو خدمات معينة عبر برامج المشتريات العامة.



قد تكون حكومات دول الخليج العربي في وضع جيد يمكنها من تطوير «بيئات تنظيمية نموذجية» مُحددة الأهداف تستغل الافتقار إلى الوضوح التنظيمي في الدول الأخرى لتطوير عرض استثماري جذاب. فعلى سبيل المثال، ثبت أنه من الصعب التعامل مع التقنيات الجديدة مثل الطائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة بالنسبة للجهات التنظيمية في جميع أنحاء العالم بسبب مخاوف تتعلق بالأمن وسلامة المستهلك، مما أدى إلى توقف أعمال الاختبار والتطوير على المستوى التجاري في هذا المجال. ومن هنا تظهر بعض المخاطر التنظيمية التي تتعلق ببعض القطاعات والتقنيات في بيئات تنظيمية تعتبر مواتية بالنسبة للقطاعات والمجالات الأخرى. وعلى نحو مماثل، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تطوير اللقاحات الأولى التي تعتمد على تقنية الحمض النووي الريبوزي المرسال (mRNA) واعتمادها بصورة طارئة، وهي تقنية لم يسبق وأن حصلت على موافقات للاستخدام خارج بيئات الاختبار. ويمثل هذا اللقاح وابتكارات اللقاحات المستقبلية مجالاً آخر قد يوفر فيه التأخر التنظيمي فرصة للجهات التنظيمية في دول الخليج للتدخل وملء فراغ حرج على الصعيد العالمي. وفي حال تمكنت دول الخليج من صياغة وتنفيذ لوائح مخصصة لقطاعات مبتكرة معينة بطريقة مرنة، فستكون قادرة على توفير مستوى من الاطمئنان واليقين للمستثمرين لا يمكن لدول أخرى توفيره.



البروفيسور فيتولد هينيس

غالباً ما تكون السياسات المخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر نجاحاً في زيادة الاستثمارات الواردة على المدى القصير إلى المتوسط مقارنة بالإصلاحات الاقتصادية العامة. ولكن بإمكان الحكومات أيضاً زيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب من خلال استراتيجيات تعمل على زيادة جاذبية السوق للشركات الدولية، حتى وإن لم تكن تركز بصورة حصرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي تشمل:

6. مشاريع التنمية العملاقة

هي مبادرات تقودها الدولة لتحفيز النشاط الاقتصادي في منطقة أو قطاع بأكمله. ويمكن أن تكون أداة قوية لجذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية من خلال توفير الفرص التي لا تستطيع الشركات الأجنبية تحقيقها في أسواقها المحلية.

ومن بين هذه المشاريع الكبرى «نيوم»، المدينة الضخمة المخطط لها في شمال غرب المملكة العربية السعودية والتي انبثقت عن إحدى مبادرات رؤية السعودية 2030. وتُظهر نيوم كيف يمكن للمشاريع العملاقة أن تقدم فرصة فريدة للشركات الأجنبية لبناء تقنيات ناشئة في دول الخليج. وستتمتع نيوم بنظام قانوني مستقل يشمل لوائح ضرائب وعمل فريدة مصممة لجذب مزيج عالمي من الشركات والعمالة. كما أنها مصممة لتطوير مجموعة من التقنيات المبتكرة في مجالات مثل توليد الطاقة والنقل والأمن.

وتقدم المشاريع العملاقة فرصاً فريدة للشركات الأجنبية لاختيار المنتجات والخدمات الجديدة التي قد لا تكون مجدية تجارياً باستخدام وسائل أخرى، إما بسبب نقص الطلب الأولي



يضمن الاستثمار المشترك بين صندوق ثروة سيادية ومستثمر أجنبي أن الحكومة المضيفة تشارك «قلباً وقالباً» في الاستثمار وأن لها مصلحة مالية في النجاح التجاري للاستثمارات الواردة. ويُعد إثبات الالتزام على هذا النحو بمثابة مؤشر قوي للمستثمرين على أن مصالحهم طويلة الأمد لا تتعرض للتهديد بسبب تغير أولويات الحكومة المضيفة. ويعد التوافق الوثيق بين الحكومة السنغافورية وشركة تيماسيك القابضة المملوكة للدولة مثالاً نموذجياً على كيفية بناء الثقة لدى المستثمرين من خلال مواءمة سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمارات الخاضعة لسيطرة الدولة.



8. تقليل عوائق الاستثمار الأوسع

يمكن أن تشمل الجهود المبذولة لتقليل المخاطر في بيئة الاستثمار تطبيق لوائح ملائمة للاستثمار أو إلغاء اللوائح الحالية التي تثبط النشاط الاقتصادي مع تطبيق هذه اللوائح على جميع الشركات وليس على المستثمرين الأجانب فقط. ومع ذلك، فإن الإصلاح التنظيمي الداعم للأعمال سوف يعمل على تذييل العوائق التي تقف أمام التوسع والمساعدة في ضمان استدامة الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يفتح أبواب الاقتصادات أمام الشركات الدولية.



تمثل الجهود الناجحة التي بذلتها نيوزيلندا للحد من العوائق التنظيمية الجزئية في تسعينيات القرن الماضي مثالاً على الدور الذي يمكن لتحسين مناخ الأعمال العام أن يؤديه كمحفز قوي للاستثمار الدولي. وكان الاندماج الناجح للدولة في سلاسل القيمة العالمية مدفوعاً جزئياً بخفض الأعباء التنظيمية المرتبطة بالإجراءات، ومن ذلك الحصول على تصاريح البناء واستيفاء متطلبات الاستيراد والتصدير.



البروفيسور فيتولد هينيس

لا شك أن لإزالة عوائق الاستثمار أهمية كبيرة في تحقيق وإدراك الإمكانيات الكاملة للمناطق الاقتصادية الخاصة ومشاريع التنمية العملاقة. وفي حين توفر هذه المشاريع نقاط دخول جاذبة للشركات الأجنبية التي تفكر في مشروع استثماري، إلا إنها لا تزال تُشكل أسواقاً صغيرة نسبياً وقد لا تكون بالحجم الكافي لجذب الشركات العالمية. ويستلزم الإدراك الكامل لإمكانيات المناطق الاقتصادية الخاصة أو مشاريع التنمية العملاقة التعهد بالوصول في نهاية المطاف إلى أسواق بأكملها. فعلى سبيل المثال، ستكون شركة الخدمات المالية أكثر تحفيزاً لتأسيس فرع لها في منطقة حرة ذات توجه مالي إذا كان هناك مسار مستقبلي لتوسيع عملياتها على مستوى الدولة والمنطقة.

مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية والقادمة في منطقة الخليج العربي

لطالما عملت معظم اقتصادات الخليج العربي على تطوير مبادرات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يلي بعض المشاريع البارزة الحالية والقادمة لكل دولة:

مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر قيد التطوير	مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية	
<ul style="list-style-type: none">• في عام 2020، أعلنت دولة الإمارات عن تحرير قوانين منح التأشيرات والجنسية للعمالة عالية المهارة• في عام 2020، أجازت دولة الإمارات الملكية الأجنبية الكاملة لشركات عاملة في قطاعات معينة• يسعى مركز دبي المالي العالمي إلى مضاعفة حجمه ثلاث مرات بحلول عام 2024	<ul style="list-style-type: none">• يضم مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي محكمة للقانون العام وإطاراً تنظيمياً يتميزان بالاستقلالية• تقدم العديد من المناطق الحرة في دولة الإمارات إعفاءات ضريبية لمدة 50 عاماً للمستثمرين الأجانب• تدير إمارات دبي وأبوظبي والشارقة مكاتب مخصصة للتواصل مع المستثمرين المحتملين	<h2>الإمارات العربية المتحدة</h2>
<ul style="list-style-type: none">• تواصل المملكة تنفيذ الإصلاحات الرامية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، والتي تزيد بوتيرة ثابتة• في عام 2020، تم إنشاء وزارة مخصصة للاستثمار في المملكة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	<ul style="list-style-type: none">• في عام 2016، أجازت المملكة تملك الأجانب للشركات العاملة في قطاع التجزئة• منذ عام 2017، تعمل المملكة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق بهدف تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي	<h2>المملكة العربية السعودية</h2>
<ul style="list-style-type: none">• في عام 2020، أجازت سلطنة عمان الملكية الأجنبية الكاملة للشركات العاملة في معظم القطاعات الاقتصادية• حددت سلطنة عمان قطاع التعدين (الجبس والبوتاس والكروميت والتحاس) كقطاع رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر• تأمل سلطنة عمان في استغلال قطاع التعدين لتطوير قطاعات أخرى، ومنها الشحن والتصنيع• يعتبر ميناء الدقم وساحة إصلاح السفن جزءاً رئيسياً من هذه الخطة	<ul style="list-style-type: none">• بالمقارنة مع البحرين والإمارات، نفذت سلطنة عمان عدداً أقل من مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع النفط والغاز• وقع ميناء الدقم عقوداً مع شركات عسكرية بريطانية (2016) وهندية (2018) لتطوير مرافق الحوض الجاف وإصلاح السفن. وأصبح الحوض الجاف الآن قادراً على دعم سفن تبلغ حمولتها 65 ألف طن، بما فيها حاملات الطائرات	<h2>سلطنة عمان</h2>

البحرين

مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية

مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر قيد التطوير

- أجازت البحرين الملكية الكاملة للشركات الأجنبية في بعض القطاعات منذ عام 2001، وفي معظم القطاعات منذ عام 2016
- يعتبر مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين الجهة الرئيسية المسؤولة عن التعامل مع الاستفسارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر
- اتخذ مصرف البحرين المركزي أيضاً منهجاً استباقياً في العمل على تطوير اللوائح التنظيمية الملائمة للمستثمرين في مجالات مثل التكنولوجيا المالية
- تسعى البحرين إلى استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطوير مراكز صناعية عالية القيمة يمكن للدولة من خلالها تطوير ميزة تنافسية إقليمية على المدى الطويل
- القطاعان الرئيسيان المستهدفان هما تكنولوجيا المعلومات والتمويل
- ينصب التركيز الحالي لهذه الخطة على خليج البحرين للتكنولوجيا المالية الذي يُعد حالياً أكبر مُسرّع للتكنولوجيا المالية في منطقة الخليج العربي

الكويت

- أجازت الكويت الملكية الكاملة للشركات الأجنبية في بعض القطاعات منذ عام 2013
- تعمل جهة مخصصة، وهي هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، على تشجيع الاستثمار في الكويت
- استفادت الكويت من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمار الأجنبي في بعض المشاريع، ولديها مكتب مخصص للشراكات بين القطاعين العام والخاص

- رغم المرتبة المتأخرة التي تحتلها الكويت في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، إلا أنها تنفذ حالياً إصلاحات بهدف زيادة تصنيفها
- تهدف الكويت إلى زيادة الاستثمار الأجنبي تدريجياً بنسبة 30% في إطار رؤية الكويت 2035
- لا يزال المستثمرون يشعرون بالقلق بشأن الاستقرار السياسي في الكويت وقدرة الحكومة على تنويع الاقتصاد

قطر

- أنشأت محكمة قطر الدولية محكمة مستقلة للقانون العام وإطاراً تنظيمياً يتميزان بالاستقلالية منذ عام 2008
- في عام 2019، أقرت قطر الملكية الأجنبية الكاملة للشركات العاملة في معظم القطاعات

- تسعى قطر حالياً إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع في أعقاب عودة الحياة الدبلوماسية إلى طبيعتها، وقد أطلقت مؤخراً هيئة لترويج الاستثمار
- يسعى مركز قطر للمال إلى جذب استثمار أجنبي مباشر بقيمة تصل إلى 22 مليار دولار بحلول عام 2022
- تسعى قطر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص

اعتبارات تنفيذ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

قد تؤدي سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقليل المخاطر التي قد تواجه المستثمرين الدوليين إلى زيادة المخاطر التي تتحملها الدولة المنفذة لتلك السياسات. وهناك عدة اعتبارات ينبغي أن تراعيها دول الخليج العربي عند تصميم السياسات الرامية لتقليل المخاطر الهيكلية:

عدم الفعالية

قد تكون سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر غير فعالة وتخفق في تحقيق المستوى المنشود من التدفقات الاستثمارية. وقد يُسفر ذلك عن انخفاض العائد الذي تُحققه الدولة المضيفة مقابل التكاليف التي تتكبدها وعدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وقد يحدث هذا إذا لم تنجح سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في التفوق على العوائق الهيكلية القائمة أمام الاستثمار. فعلى سبيل المثال، قد تُقدر شركة كبيرة التكلفة السنوية للامتثال لحصص التوظيف المحلية بمبلغ 10 ملايين دولار. وبالتالي، فإن تقديم حوافز ضريبية بقيمة 5 ملايين دولار سنوياً لن يكون فعالاً في حال عدم وجود تدابير تعويض إضافية.

ومن أجل تجنب هذا النوع من التحديات، ينبغي على هيئات الاستثمار في دول الخليج العربي أن تُدرك أولاً أن "الاستثمار" و"المستثمرين" لا يجب التعامل معهما على أنهما نفس الشيء، إذ أن الشركات والمؤسسات التي تمتلك نماذج عمل متباينة وتعمل في قطاعات مختلفة لن تستجيب بشكل متساوٍ أو متوقع لسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذا، ينبغي على الهيئات تحديد قاعدة المستثمرين المستهدفين وفهم الأسباب الدقيقة وراء عدم قيامهم بالاستثمار من قبل. وقد تكون احتياجات المستثمرين متنوعة وستتحمل حكومات دول الخليج تكلفة باهظة في سبيل تقديم سياسات جذب تُلبي جميع تلك الاحتياجات دون تكبد تكاليف غير مقبولة. وفي مثل هذه الحالات، يجب إعطاء الأولوية لسياسات الجذب التي تتمتع بأكبر قدر من الجاذبية والتي تكون وثيقة الصلة باعتراضات المستثمرين.



عدم الكفاءة

لا شك أن جميع الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليها تكلفة، وقد تكون هناك طرق أقل تكلفة تستطيع الدولة من خلالها تحقيق أهدافها المنشودة. ومن الأمثلة الواضحة على عدم الكفاءة إذا كان برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم حوافز ضريبية أو مالية للمستثمرين الذين كانوا سيستثمرون على أي حال بدون هذه الحوافز، وقد يحدث هذا إذا أخطأت الحكومة في تقدير حوافزها بناءً على السوابق.

وعلى سبيل المثال، اختارت أمازون مؤخرًا تقسيم مقرها الثاني في أمريكا الشمالية بين مدينة نيويورك ومنطقة واشنطن العاصمة، بعد تلقي أكثر من 200 عرض من مدن أخرى في أمريكا الشمالية. وقدمت العديد من المواقع حزم حوافز أكثر سخاءً من مقدمي العروض الفائزين، ولكن تم اختيار هذين الموقعين لأسباب مثل الارتفاع الكبير في مستويات رأس المال البشري المتاح في المدينتين، وجودة البنية التحتية والاتصال، ووصولهما إلى الأسواق. وتكهن بعض المراقبين بأن هذه العوامل كانت بالفعل قوية بما يكفي لدرجة أن أمازون كانت لتختار نفس المدينتين حتى وإن كانت الحوافز المعروضة أقل سخاءً. وربما تكون المدينتان الفائزتان قد تخلتا عن مليارات الدولارات من عائدات الضرائب على افتراض أن المنافسة على المقر الثاني لأمازون كانت أقوى بكثير مما تبدو عليه الأمور.

وتقدم العديد من دول الخليج العربي إعفاءات لمجموعة واسعة من المستثمرين، مثل المناطق الحرة والإعفاءات الضريبية المؤقتة، وقد نجحت هذه الإعفاءات بالفعل في جذب المستثمرين. ولكن نظراً لأن هذه الإعفاءات لا تستهدف قطاعات أو شركات معينة بشكل واضح، تستفيد بعض الشركات من وفورات التكلفة التي توفرها هذه الإعفاءات، على الرغم من أن تلك الشركات كانت لتستثمر وتدفع الضرائب بالكامل حتى في حال عدم وجود مثل هذه الحوافز.

السوابق

إذا مُنحت امتيازات خاصة في فترات سابقة لبعض الاستثمارات، فقد يشعر مستثمرون آخرون أيضاً بحقهم في المطالبة بامتيازات وشروط خاصة. وما لم تتم إدارة هذه المسألة بشكل صحيح، فقد يتسبب في تآكل خطير في القاعدة الضريبية أو التنظيمية للدولة. ويمكن لدول الخليج العربي التخفيف من هذه المخاطر من خلال توجيه سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير نحو أهداف محددة. ومن غير المرجح أن تُشكل الامتيازات الممنوحة لأسباب واضحة ومحددة سابقة عامة للاستثمارات في جميع نواحي الاقتصاد.

المنافسة المحلية

إذا قدمت إحدى الدول الكثير من المساعدات للمستثمرين الأجانب، فقد يتسبب ذلك في أن تصبح الشركات المحلية في وضع غير موافٍ مقارنة بالمنافسين الأجانب. ومرة أخرى، فإن ضمان توجيه سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أهداف واضحة يمكن أن يخفف من مخاطر التكسب والمعاملة التفضيلية. ويتعين على صناع السياسات النظر دائماً في مستوى الدعم الذي تحتاجه الشركات المحلية القائمة لتحقيق الازدهار ووضع أهداف واضحة قبل تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب.

المنافسة الدولية

يمكن للدول الأخرى تطبيق سياسات مماثلة لجذب المستثمرين، مما يقلل من فعالية السياسات المحلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن غير المرجح أن تنجح عملية نسخ استراتيجيات الاستثمار الخاصة بالآخرين في غياب الظروف الاستثنائية مثل ارتفاع الطلب على الاستثمار الكامن أو الموقع الجغرافي المواتي بشكل فريد.

وينبغي على دول الخليج العربي تجنب منافسة بعضها البعض في تقديم الحوافز الضريبية أو المالية للمستثمرين. ففي دول أخرى، أدى هذا النوع من السلوك إلى حالة من التسابق على منح التخفيضات والإعفاءات، مما أدى إلى إجهاد الخزينة العامة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مدينة كانساس سيتي في الولايات المتحدة الواقعة على الحدود بين ولايتي كانساس وميزوري، حيث عرضت حكومتا ميزوري وكانساس حوافز سخية على نحو متزايد لجذب الشركات الموجودة في الولاية الأخرى، ونقلت العديد من الشركات مقارها لبضع بنايات فقط من أجل المطالبة بمزيد

من الإعفاءات الضريبية. ولم ينتج عن لعبة شد الحبل هذه أي قيمة اقتصادية، بل تسببت في خسارة ميزانية الولايتين للكثير من الإيرادات. ونتيجة لهذه "الحرب الحدودية"، انتقلت نحو 6800 وظيفة من ميزوري إلى كانساس، بينما انتقلت نحو 5500 وظيفة من كانساس إلى ميزوري، مما وضع المنافسة في حالة من الجمود. وبلغت تكلفة الميزانية المجمعة لهذا السباق المحموم 334 مليون دولار - وهو مبلغ كبير بالنسبة لميزانية ولايتين صغيرتين نسبياً. ولتجنب هذا النوع من الأخطاء، يجب على دول الخليج تطوير عروض قيمة استثمارية فريدة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة من قبل المنافسين. ولابتكار ميزة تنافسية مستدامة، يمكن للمنطقة الاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد، وقاعدة عمالة كبيرة وشابة وميسورة تكلفة؛ وعقلية صبورة فيما يتعلق برأس المال.

المخاطر السياسية المحلية

قد تؤدي السياسات الرامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تداعيات سياسية محلية، لا سيما في حالة تعارضها مع الأسس الثقافية الراسخة أو تأثيرها على المصالح الاقتصادية القائمة.

وتشكل المخاطر السياسية المحلية عائقاً كبيراً أمام تعزيز الإصلاح الاقتصادي في بعض دول الخليج. ويُمكن للدول التي تواجه عوائق سياسية تحول دون تنفيذ مزيد من الإصلاح أن تستفيد من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة بشكل محدد لتحقيق أهداف محددة. وتُسهم مثل هذه الممارسات في تقليل مخاطر التأثير السلبي على المصالح المحلية الراسخة.

وإبصاراً، على الرغم من انطواء برامج حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر على مخاطر، يمكن الحد من معظم هذه المخاطر من خلال تصميم برامج للتخفيف من أوجه القصور المحددة في قطاع محلي معين. وحينئذ يُمكن موازنة أي تكاليف متكبدة على أساس كل حالة على حدة، ويقلل هذا المنهج من احتمالية عدم كفاءة أو فعالية برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر.

أمثلة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الناجحة



يستعرض هذا القسم ثلاثة برامج نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول الخليج العربي:

- مركز دبي المالي العالمي، والذي يستخدم إطار عمل تنظيمياً خاصاً لتجنب مخاطر الاستثمار في الخدمات المالية
- منطقة خليفة الصناعية بأبوظبي، وهي منطقة حرة تطورت لتصبح مركزاً اقتصادياً ضخماً بفضل الاستثمار الحكومي في البنية التحتية
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع، والتي تعتمد استراتيجية تخطيط مخصصة عززت بنجاح بناء تجمعات اقتصادية في قطاعات معينة

— مركز دبي المالي العالمي الإمارات العربية المتحدة

يعمل مركز دبي المالي العالمي منذ عام 2004، حيث يتيح للشركات العمل في ظل نظام قانوني مستقل تحت مظلة محاكم مختلفة عن تلك الموجودة في النظام المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لا تزال نقاط الضعف والتناقضات التنظيمية تُشكل عوائق كبيرة أمام زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الخليج. ويعمل مركز دبي المالي العالمي على التخفيف من آثار هذه المشكلة من خلال السماح للشركات بالعمل في ظل إطار تنظيمي مستقل للقانون العام. وهذا يعني أن دبي تتمتع بفوائد تطبيق نظام قانوني يحظى باحترام دولي دون الحاجة إلى تنفيذ إصلاح قانوني شامل على مستوى الإمارة.

بفضل مركز دبي المالي العالمي، أصبحت دبي مركزاً رائداً للخدمات المالية، وهي الآن مصنفة ضمن أفضل 10 مدن في مؤشر المراكز المالية العالمية. وقد نجح مركز دبي المالي العالمي في تسجيل أصول تزيد قيمتها عن 178 مليار دولار و820 شركة.

نجح نموذج مركز دبي المالي العالمي لأنه تمكّن من تحديد أحد العوائق التي تعيق استقطاب الاستثمارات (وهو مخاوف المستثمرين بشأن الإطار التنظيمي والقانوني)، ووفر وسيلة لشركات الخدمات المالية - وهي هدف رئيسي لطموحات الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي - لتجنب هذا العائق.

قد تستفيد دول الخليج الأخرى التي لا تزال تعمل على تطوير آليات تحكيم قانونية تحظى باحترام دولي من إنشاء هيكل قانونية مماثلة لمركز دبي المالي العالمي في القطاعات المستهدفة. واتبعت أبوظبي وقطر هذا المسار من خلال سوق أبوظبي العالمي ومركز قطر للمال، وقد تستفيد أيضاً من ذلك المراكز المالية الأخرى في دول الخليج (على سبيل المثال مركز الملك عبدالله المالي).



منطقة خليفة الصناعية — الإمارات العربية المتحدة

تُعد مدينة خليفة الصناعية في أبوظبي (كيزاد) منطقة حرة صناعية متكاملة بالقرب من ميناء خليفة الذي يقع في الطريق بين إماراتي أبوظبي ودبي. وتسعى كيزاد إلى تطوير مركز صناعي ولوجستي على المدى الطويل يتكامل مع قطاع النقل الجوي والبحري والبري والخطوط الحديدية.

ولقد استثمرت حكومة أبوظبي مبالغ هائلة في تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وبمجرد اكتمالها، ستكون مدينة كيزاد مركزاً لشبكة الشحن بالخطوط الحديدية في دولة الإمارات. وتتميز المدينة بقدرات لوجستية لسلاسل التبريد، مما جعلها واحدة من أكبر مراكز توزيع اللقاحات في العالم أثناء جائحة كوفيد-19. وتسهم البنية التحتية الفائقة لمدينة كيزاد في تمييز المدينة عن غيرها من المناطق الحرة في دول الخليج، كما أن مساحتها الشاسعة تمنحها القدرة على أن تصبح مركزاً صناعياً رئيسياً قادراً على الاستفادة من وفورات الحجم. وحتى الآن، حققت المدينة نجاحاً كبيراً، حيث استقطبت استثمارات تصل قيمتها إلى حوالي 20 مليار دولار.

ولا شك أن المناطق الحرة والحوافز المالية الأخرى تكون أكبر فائدة عندما يكون لها هدف واضح، مثل تشجيع تنمية قطاع اقتصادي معين. وعلاوةً على ذلك، يجب دمج المناطق الحرة بشكل مثالي في الاقتصادات الأوسع للدول لتعظيم أي مضاعفات اقتصادية قد يجلبها الاستثمار. وتُعد مدينة خليفة الصناعية مثالاً ناجحاً للمنطقة الخاصة التي تتوافق مع هذه المعايير، والتي تطورت لتصبح مركزاً صناعياً ولوجستياً متقدماً.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع — المملكة العربية السعودية

يعتمد نجاح الهيئة الملكية للجبيل وينبع على نظام التخطيط الخاص بها، والذي يعمل بالتوازي مع الإطار التنظيمي الذي ينطبق على مدن أخرى في المملكة. وتستهدف البنية التحتية والهيكل التنظيمية دعم قطاعات صناعية محددة، مما يوفر أرضاً خصبةً لنشاط اقتصادي جديد.

ويوضح نموذج الجبيل وينبع أيضاً أهمية تحديد المجالات التي لديها ميزات نسبية بالمقارنة بغيرها من المجالات، إذ يساعد هذا في إيجاد منظومة اقتصادية قادرة على تجميع رأس المال البشري والنشاط الاقتصادي لتطوير مركز إقليمي. وبمجرد تطوير هذا المركز الجامع، يمكنه أن يدعم سلسلة القيمة للجهات المحلية التي تحيط بالمؤسسات الرئيسية. ويمكن أن يدعم أيضاً ازدهار منظومة النشاط الاقتصادي الثانوي التي تضم المزيد من المجالات الأخرى.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع هي هيئة مستقلة تابعة للحكومة السعودية، تأسست في عام 1975 لتطوير مدينتي الجبيل وينبع. وتقع الجبيل على الخليج العربي في قلب منطقة صناعة البترول، بينما تقع ينبع على البحر الأحمر.

وتهدف الهيئة الملكية للجبيل وينبع إلى تنويع مصادر النشاط الاقتصادي في المملكة وتقليل اعتمادها على استخراج الهيدروكربونات الخام. وقد تطورت كل مدينة منهما لتصبح مركزاً صناعياً حضرياً، من خلال الاستفادة من المزايا الحالية في قطاع البتروكيماويات في التنمية الاقتصادية الأوسع.

وتقدّم المدينتان مثالين على النجاح الاقتصادي. فقد استقطبت الجبيل استثمارات أجنبية مباشرة تزيد قيمتها عن 30 مليار دولار، بينما استقطبت ينبع استثمارات بقيمة 8 مليارات دولار. وساعدت أنظمة التخطيط المخصصة في تطوير صناعة مزدهرة لتصدير الغاز الطبيعي، وعززت صناعات جديدة للصلب والألمنيوم والبلاستيك والأسمدة. واجتذبت المدينتان أيضاً سكان محليين متعلمين وذوي مهارات عالية يوفرون رأس المال البشري اللازم لتطوير الأعمال. وصارت الجبيل وينبع نماذج رائدة على التحول الاقتصادي المتصور في أجندة رؤية 2030، وفي عام 2017 أصبحت ينبع أول "مدينة ذكية" في المملكة.

خاتمة

تركز دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر تركيزاً كبيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى مجموعة الفوائد التي يمكن أن يُحققها الاستثمار الأجنبي على صعيد التنويع والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وفي الآونة الأخيرة، سعت العديد من دول الخليج العربي بنشاط لتشجيع المزيد من الاستثمارات. ولكن تفاوتت معدلات نجاح سياساتها حتى الآن بسبب الافتقار إلى التركيز الواضح على قطاعات أو مناطق معينة وإلى وفرة رأس المال المحلي.

وسوف يساعد تحديد أولويات الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر كل دولة على اختيار مزيج السياسات الذي يناسب أهدافها وظروفها على أفضل وجه ممكن. ومن أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من فرص الاستثمار الأجنبي، ينبغي على دول الخليج أن تصمم سياسات مخصصة لجذب رأس المال الأجنبي من أجل تلبية أهداف واضحة ومحددة جيداً.

المؤلفون

إميليو الأسمر
شريك مساعد

Emilio.ElAsmar@oliverwyman.com

ماثيو دي كليرك
شريك

Matthieu.De.Clercq@oliverwyman.com

بن باور
مدير فريق

Ben.Power@oliverwyman.com

جون بينيت
مدير مشروع

John.Bennett@oliverwyman.com

نبذة عن فريق الخبراء

يتوجّه المؤلفون بخالص الشكر لكل من ساهموا في هذا التقرير وللخبراء الذين شاركوا آراءهم الفَيّمة حول الموضوع:

- **الدكتور أبهيشيك سوراف**، خبير اقتصادي في وحدة الاستثمار والتنافس العالمية التابعة لقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في مجموعة البنك الدولي.
- **البروفيسور فيتولد هينيس**، أستاذ الإدارة لدى ديلويت أند توش ومدير مختبر وارتنون للمخاطر السياسية في كلية وارتنون، جامعة بنسلفانيا.
- **الدكتور آن جاميسون**، باحث منتسب في مختبر وارتنون للمخاطر السياسية بجامعة بنسلفانيا وزميل ما بعد الدكتوراه في مركز نيهاموس للعولمة والحوكمة بجامعة برينستون والمركز الأفريقي لتسوية المنازعات في كلية الأعمال بجامعة ستيلينبوش.

نبذة حول OliverWyman

أوليفر وايمان هي إحدى أبرز شركات الاستشارات الإدارية العالمية. ومن خلال مكاتبها المنتشرة في 60 مدينة و29 دولة، تجمع أوليفر وايمان بين المعرفة العميقة بمجالات العمل والخبرة المتخصصة في الاستراتيجية والعمليات وإدارة المخاطر والتحول المؤسسي. وتضم الشركة أكثر من 5000 متخصص حول العالم يعملون مع العملاء لتحسين أعمالهم وعملياتهم ومستويات المخاطر وتسريع وتيرة الأداء التنظيمي لاغتنام الفرص الأكثر جاذبية. وأوليفر وايمان هي إحدى شركات مجموعة مارش ماكلينان [المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز MMC].

للإطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.oliverwyman.com.
تابعوا أوليفر وايمان على تويتر @OliverWyman.



القمة
العالمية
للحكومات



@WorldGovSummit

#WorldGovSummit

انضموا إلينا
worldgovernmentsummit.org